الفصل الرابع

التعليم وأهدافه فى الخطاب السياسى لمجلس الشورى

أولاً : التعليم فى تقارير مجلس الشورى

ثانياً : الأهداف التربوية فى تقارير مجلس الشورى

ثالثاً : الخلاصـــــــة

obeikandl.com

لم يـأخذ دستور ١٩٧١م فـى تكوينه للبرلمان بنظام المجلسين ، وإنما أخذ بنظام المجلس الواحد ، والذى قيـل فـى تـبريره أنـه" يسمح بـإعداد التشـريعات المطلوبـة بطريقـة أسـرع وأكـثر يسراً " [١] ، ومـع التعديـل الدستورى الذى أجرى فى آخر إبريـل عام ١٩٨٠م أقام الدستور مجلساً جديداً أطلق عليه اسم (مجلس الشورى) ، غير أن هـذا المجلس لا يعتبر مجلساً تشريعياً ثانياً أضيف إلى مجلس الشعب ، حيث لا تـزال المادة ٨٦ مـن الدستور تقتضى بأن " يتـولى مجلس الشعب سن التشريع ، وأن اختصاصات مجلس الشـورى كمـا حددهـا الدسـتور ، لا تخـرج عـن حـدود الدراسـة وإبداء الرأى " [٢].

ويقتصر دور مجلس الشورى على مجـرد الدراسة وإبداء الرأى ، ويعتبر هذا الدور دوراً هاماً حيث يتصدى مجلس الشورى بالبحث والدراسة للعديد مـن الموضوعـات التـى تخـدم المجتمـع المصرى ، ويستعين فى دراسته هذه بالمتخصصين فـى المجالات المختلفة ، ويتم عرضها بعد ذلك على المجلس لمناقشتها ،ومـن الملاحـظ أن المناقشات داخـل مجلـس الشـورى تتسـم بالموضوعيـة ،وتغلب عليها كذلك الناحية العلمية المتخصصة ،وقد يرجع ذلـك إلى طبيعة التقارير نفسها والتى يتم إعدادها عن طريق الخبراء والمتخصصين ،وكذلك لطبيعة أعضاء المجلس ،حيـث نصـت المـادة (١٩٦) من الدستور على أن يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاء المجلس ودائما يكونوا من الخبراء والذين لهم تاريخ طويل فى خدمة المجتمع . وتحقيقاً لأغراض المجلس فقد شكل المجلس ست لجان نوعية هى : -

(أ) لجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

(ب) لجنة الشئون المالية والاقتصادية .

(جـ) لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى .

(د) لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة .

(هـ) لجنة الخدمات .

(و) لجنة الإنتاج الزراعى والرى و استصلاح الأراضي .

" وقـد يتطلـب الأمـر فـى بعـض الأحيـان تشـكيل لجـان خاصـة ، أو لجـان مشـتركة لدراســة بعـض الموضوعات التى تتصل بتخصصات متعددة " [٣] .

---

[١] د / محمد بهاء الدين العمرى ، المدخل فى علم السياسة والفكر السياسى ، بيل برنت للطباعة والتصوير ، ١٩٩٧ ، ص ٣٨٥ .

[٢] المرجع السابق ص ٣٨٦ .

[٣] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة و النشر ،ص٤ .

أولا : التعليم فى تقارير اللجان النوعية والخاصة التى صدرت عن مجلس الشورى

سوف يتناول هذا الجزء من الدراسة التعليم كما جاء فى تقارير مجلس الشورى ، وقد اقتصرت الدراسة على التقرير فى صورته النهائية بهدف : -

١- إلقاء الضوء على التعليم فى تقارير اللجان النوعية والخاصة .

٢- تحليل كمى لمعرفة وزن تقارير التعليم من بين تقارير مجلس الشورى .

٣- تحليل كمى لمعرفة الأوزان النسبية للموضوعات التربوية التى انطوت عليها التقارير .

<u>ولإتمام هذا الجزء من الدراسة فقد تم تحليل : -</u>

١- جميع التقارير التى صدرت عن اللجان النوعية والخاصة لمجلس الشورى ، لاستخراج التقارير الخاصة بالتعليم مع الاقتصار على التقرير فى صورته النهائية .

٢- تحليل التقارير الخاصة بالتعليم للوقوف على الوزان النسبية للموضوعات التربوية المتضمنة فيها .

تقوم اللجان النوعية والخاصة لمجلس الشورى بجهد كبير فى إعداد تقارير في مختلف مجالات العمل الوطنى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إنمائية ، يقوم بعرضها على مجلس الشورى لمناقشته حتى يصل إلى التقرير النهائى ، والذى يستفيد منه كل من يعمل فى هذه المجالات .

<u>وبتحليل هذه التقارير نجد أن هناك اهتماما محدودا بالتعليم فيها فقد صدرت عن هذه اللجان النوعية والخاصة ٨٨ تقريرا من مختلف اللجان والمتمثلة فى :</u>

١- لجنة الشئون المالية والاقتصادية : ٢٠ تقرير .

٢- لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى : ١٦ تقرير .

٣- لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة : ١٣ تقرير .

٤- لجنة الإنتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى : ١٧ تقرير .

٥- لجنة الخدمات : ٢٢ تقرير .وقد خص التعليم منهم تقريرين

الأول : في دورة الانعقاد العادية الرابعة تقرير رقم (٦) بعنوان " الجامعات حاضرها مستقبلها "

والذى قامت بتحديده لجنة الخدمات ، وقد استعانت اللجنة بأوراق عمل عن الموضوع بلغ عددها ٥١ ورقة مقدمة من بعض السادة أعضاء اللجنة ومن بعض الأجهزة داخل وخارج المجلس ، وقد نوقش الموضوع فى ١٤ جلسة على مدار عام ، كانت أول جلسة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩م ، وآخر جلسة بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨م ، ثم بعد ذلك عرض على المجلس ، ونوقش فى خمس جلسات أعيد بعدها إلى اللجنة لإعداده فى صورته النهائية ، وقد أقرته اللجنة فى صورته النهائية فى ١٩٨٥/١٠/٣٠م ، أى أن التقرير استغرق عاماً ونصف حتى خرج فى صورته النهائية .

الثانى : تقرير رقم (١٧) بعنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة "

وقد عرض فى دورة الانعقاد العادية الثامنة من أكثر من عشرين من السادة الأعضاء ، وقد نوقش على مدى أربع جلسات عقدت أيام ١٩٨٧/١٢/٨،٧،٦،٥م ، قرر المجلس بعدها إحالته إلى اللجنة مع حصيلة المناقشات التى دارت بشأنه لإعداد تقرير مبدئى عنه يعرض على المجلس فيما بعد .

وقد استعانت اللجنة عند إعداد تقريرها بمجموعة من أوراق العمل والدراسات التى قدمها السادة الأعضاء وبعض الأجهزة خارج المجلس وعددها ٥٣ مرجعاً وورقة بالإضافة إلى المقالات التى نشرت فى هذا الشأن ، وقد ناقشت اللجنة الموضوع فى أربعة وثلاثين جلسة من تاريخ ١٩٨٨/١/٣م ، إلى تاريخ ١٩٩٢/٢/٣م ، وتم إعداد مشروع تقرير مبدئى عرض على اللجنة في ١٩٩٢/٢/٣م ، ثم عرض على المجلس فناقشه فى إحدى عشرة جلسة أولها بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٥م ، وآخرها فى تاريخ ١٩٩٢/٣/٢م ، وأدلى بيانات عن الموضوع :

الدكتور / حسين كامل بهاء الدين	:	وزير التعليم
الدكتور / صفوت الشريف	:	وزير الإعلام
الدكتور / عادل عز	:	وزير الدولة للبحث العلمى

وقد وافق المجلس على التقرير فى صورته المبدئية فى تاريخ ١٩٩٢/٣/٢م ، وأعادته إلى اللجنة لإعداده فى صورته النهائية ، وقد عرض على اللجنة فى اجتماعها يوم ١٩٩٢/٣/١٤م فوافقت عليه فى صورته النهائية ، أى أن هذا التقرير استغرق من ١٩٨٧/١٢/٥م إلى ١٩٩٢/٣/١٤م ، أى قرابة الخمسة أعوام .

وبذلك فقد خص التعليم تقريرين من بين ٨٨ تقريرا بنسبة (٢٪) عرضت على مجلس الشورى على مدار خمسة عشر عاما وهذه النسبة ضئيلة جدا لا تتمشى مع أهمية التعليم والدور الذى يقوم به .

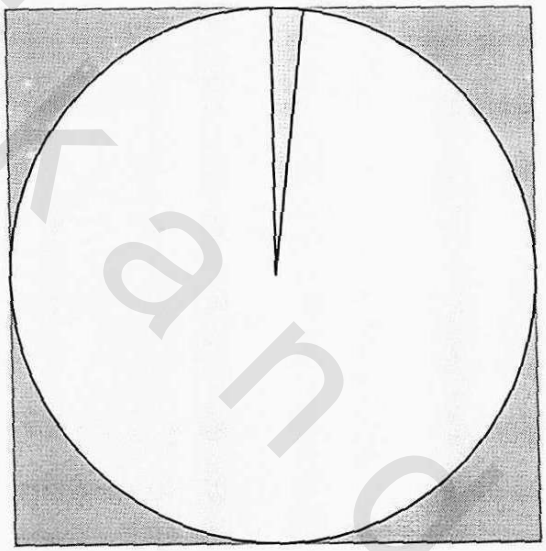

يوضح الرسم نسبة تقارير التعليم إلى إجمالى التقارير

وفيما يلى عرض موجز لما جاء فى هذين التقريرين .

أولا : تقرير رقم (٦) " الجامعات حاضرها ومستقبلها

وقد أقرته لجنة الخدمات فى ١٩٨٥/١٠/٣٠م ، ويحتوى هذا التقرير على أربعة أقسام وهى :

القسم الأول : القضية وأبعادها - مدخل عام .

القسم الثانى : تطور مفهوم جامعاتنا وأهدافها - نظرة مستقبلية .

القسم الثالث : واقع التعليم الجامعى - المشكلات والمعوقات .

القسم الرابع : المقترحات .

obeikandl.com

القسم الأول : القضية وأبعادها - مدخل عام

بدأ التقرير الحديث بأن الإنسان هدف التنمية ووسيلتها عن طريق التربية ، ثم انتقل الحديث عن الجامعات والتحديات الملحة ، وقد عرض التقرير أهم هذه التحديات التى تفرض نفسها على المجتمع المصرى ، وهى:

⇒الطاقة ونضوبها .

⇒المياه وخطر نقصانها .

⇒الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء .

⇒فجوة التخلف التكنولوجى .

⇒توظيف العلوم الاجتماعية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فى المجتمع ، وقد أرجع البيان القدرة على التغلب على هذه التحديات بالإنسان المتعلم .

تحدث التقرير بعد ذلك عن الجامعة من منظور مجتمعنا المعاصر ، حيث أوضح أنه بحكم التاريخ والواقع فإن الجامعة تمثل أملاً للشباب وأهلهم ، وأوضح كذلك أن السعى نحو الهدف الأسمى للتعليم الجامعى هو قضية الإنسان المصرى فى الحاضر والمستقبل القريب والبعيد ، ولذلك فمهما كانت المبررات والأسباب فإنه لابد من إعداد إنسان مزود بالمهارات العلمية والإنسانية اللازمة لمواجهة مطالب المجتمع الآتية والمستقبلة فى مجال الإنتاج والخدمات .

ثم انتقل التقرير إلى الجامعة والممارسات الطلابية ، وقد أوضح أن الجامعات تقوم بتهيئة طلابها لممارسة دورهم الاجتماعى والاقتصادى بحيث يدربون على اتخاذ القرار ، والمشاركة فى العمل العلمى الجماعى ، وتحليل المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحليلاً علمياً لحتمية الموضوعية و خدمة الأهداف القومية .

تحدث التقرير بعد ذلك عن الجامعات والتربية السياسية ،حيث أوضح أهمية أن يكون الفكر السياسى داخل الجامعة من الحيوية بحيث تتاح الفرص لإعداد أفواج من الشباب المدربين على العمل السياسى العلمى ، والأكثر قرباً من مطالب المجتمع ، وبحيث تصبح الجامعة قوة مشاركة فى الفكر السياسى والتنظيم العلمى ، بدون دخول الأحزاب والتنظيمات السياسية داخل حرمها .

القسم الثانى : تطور مفهوم جامعاتنا وأهدافها " نظرة مستقبلية "

تحدث التقرير عن تطور مفهوم الجامعة وأهدافها التى أوجزها فى :

١- قانون إنشاء الجامعة حدد هدفها فى ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم على اختلاف أدبائهم ، وذلك بنشر الآداب والعلوم .

٢- صدر قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م ، وقد نص على " أن الجامعات فى ج . م . ع هيئات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها ، وتعمل على تزويد البلاد المتخصصين والفنيين والخبراء فى الفروع المختلفة بما يفى بحاجاتها العلمية والفكرية ، وتعنى الجامعات بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها والعمل على رقى الأدب وتقدم العلوم والفنون ، وخدمة المجتمع ، والأهداف القومية كما تهتم الجامعات ببعث الحضارة العربية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العربية والأجنبية " .

٣- صدر قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ، وقد نص على أن الجامعة " معقل للفكر الإنسانى من أرفع مستوياته ومصدر للاستثمار وتنمية الثروة البشرية ، وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى ، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية والعربية " .

ثم تحدث البيان عن الأهداف والوسائل الجديدة ،حيث أن مجتمعنا يتطور بخطوات سريعة والتحديات التى نواجهها لا تغتر، والعالم يموج بمتغيرات تفرض علينا أن نغير ما بأنفسنا لمواجهتها مع الاحتفاظ - في نفس الوقت - بأصالتنا .

القسم الثالث : واقع التعليم الجامعى " المشكلات والمعوقات "

وقد عرض التقرير لبعض المشكلات والمعوقات التى تواجه جامعاتنا وهى

١- عدم استقرار فلسفة التعليم العالى والجامعى .

٢- نقص كفاءة الملتحقين بالجامعات .

٣- الأعداد الكثيرة فى الجامعات ، والتى ترجع إلى عدة أسباب منها :

- سكانياً .
- تعليمياً .
- اقتصاديا .
- اجتماعيا .
- نقص الموارد المتاحة .
- عيوب نظام القبول
- عدم وجود حصر دقيق لاحتياجات خطط التنمية من خريجى الجامعات .
- بطئ الاستجابة في تطوير النظم الجامعية .
- مشكلات هيئات التدريس كماً وكيفاً .
- وسائل التعليم والتدريب فى الجامعات .

- استقلال الجامعات .
- الدراسات العليا .

ثم تحدث التقرير عن جامعة الأزهر ، وذكر أنه كان منذ إنشائه معهد لتعليم العلوم الدينية ، ومركز لنشر الثقافة الإسلامية والعربية ، وموطناً للعناية بحفظ القرآن الكريم ، ودراسة رواياته ، وشرح علومه .

ثم تحدث التقرير عن مشكلات جامعة الأزهر ومنها :

١ - تدهور مستواها نتيجة:

-قبول أعداد ضخمة من ضعاف الطلاب الحاصلين على الابتدائية العامة والإعدادية العامة ممن لم تقبلهم المدارس الرسمية .

- ازدواج المناهج فى المعاهد .
- التساهل فى تحفيظ القرآن الكريم .
- سوء الظروف المادية بالمعاهد وخاصة فى المنشآت والتجهيزات .

٢ - إن الكليات الحديثة بجامعة الأزهر صورة متكررة من الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى.

٣ - استبدال كتب التراث التى كانت تدرس فى الماضى بمذكرات وكتب لأعضاء هيئة التدريس .

٤ - ضعف مستوى كليات الأزهر فى الأقاليم المختلفة .

القسم الرابع : المقترحات

١ - الارتقاء بمستوى التعليم قبل الجامعى .

٢ - نحو اتجاهات جديدة فى التعليم الجامعى .

٣ - جامعات الأعداد الكبيرة .

٤ - الجامعات الإقليمية .

٥ - نظم القبول فى التعليم العالى والجامعى .

٦ - الإدارة والتنظيم الجامعى .

٧ - هيئة التدريس .

٨ - الكتاب الجامعى والوسائل التعليمية .

٩ - موارد التمويل .

١٠ - العلاقات بين الأساتذة والطلاب .

١١- الدراسات العليا فى الجامعات .

١٢- الجامعة الأهلية .

١٣- الثقافة والأنشطة الطلابية .

١٤ جامعة الأزهر .

وقد تعرض التقرير إلى كل مقترح من هذه المقترحات بالتفصيل ، ثم اختتم التقرير بمقترحات عامة اشتملت على ما يلى :

١- أى خطة للتنمية لن يكتب لها النجاح إلا بالقوى البشرية المزودة بالقيم والعلم والمهارة ، ومن ثم فإن ذلك يحتاج إلى نظرة جديدة من صانعى القرار وواضعى خطط التنمية إلى الاستثمار فى التعليم عامة والتعليم العالى والجامعى خاصة .

٢- لا بد أن يرتبط تخطيط القوى العاملة مع الخطط التعليمية والتدريبية بالاستناد إلى الإحصاءات الدقيقة فى جميع المجالات المتصلة بهذا الشأن .

٣- إجراء دراسة علمية منهجية عن اقتصاديات التعليم فى مصر .

٤- التعجيل بإصدار قرارات ضبط العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والإدارة الجامعية وهيئة التدريس.

٥- ضمان استقلالية الجامعات .

ثانيا : تقرير رقم (١٧) بعنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة "

وقد أقرته لجنة الخدمات من ١٩٩٢/٣/١٤م ، وتضمن التقرير الأقسام التالية :

القسم الأول : الفكر التربوى فى مصر وواقع سياساتنا التعليمية .

القسم الثانى : نحو سياسة تعليمية متطورة .

القسم الثالث : قضايا أساسية .

القسم الرابع : الاقتراحات والتوصيات .

القسم الأول : الفكر التربوى فى مصر وواقع سياساتنا التعليمية

وقد تعرض هذا القسم إلى ما يلى :

أولا : لمحات من تطور الفكر التربوى .

ثانيا : سياساتنا التعليمية ، وقد تعرض التقرير لأهم السياسات التعليمية التى طرحت من خلال العقد الأخير على المستوى الرسمى ، وهى :

١- تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١٩٨٠م) د/ مصطفى كمال حلمى .

٢- السياسة التعليمية (١٩٨٥م) د/ عبد السلام عبد الغفار .

٣- تطوير التعليم فى مصر

سياسته ، واستراتيجيته ، وخطة تنفيذه (١٩٨٧م) د/ فتحى سرور .

٤- اتجاهات فى سياسة التعليم وأهدافه (١٩٩١م) د/ حسين كمال بهاء الدين .

وقد تحدث التقرير عن كل نقطة من النقاط الأربعة بإيجاز .

القسم الثانى : نحو سياسة تعليمية متطورة

استعرض التقرير أهم ملامح سياستنا التعليمية ، ثم حدد بعد ذلك أهم غايات سياساتنا التعليمية التى اشتقت من الأطر الفلسفية للتربية فى مصر وهى :

١. التعليم للجميع .

٢.التعليم والتعلم عملية مستمرة مدى الحياة .

٣.التعليم والتعلم المتوازن من أجل الفرد القادر على الإسهام فى التنمية ومن أجل المجتمع كليهما .

٤.التعليم والتعلم المتوازن من أجل الكم والكيف جميعا ، والتنسيق بين أنواع التعليم المختلفة .

ويتفرع من الغايات الأربع أهداف ومسارات أساسية منها :

١. السير بخطى أسرع لتطوير نظام التعليم بحيث يتوافق ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى .

٢. تحقيق المساواة الكاملة فى مرحلة التعليم العام وبخاصة الأساسى .

٣. تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد .

٤. أن يؤدى الإصلاح المأمول فى نظم التعليم إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة .

٥. تحقيق نهضة ثقافية وإعلامية كبرى .

٦. ضرورة توجيه عناية خاصة للتربية الدينية .

٧. تعميق البناء الديمقراطى ، وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى .

القسم الثالث : قضايا أساسية

وقد حدد البيان بعض القضايا الأساسية ، والتى تمت مناقشتها فى ضوء الغايات والأهداف التى ارتضيناها وهى :

١. الإنفاق على التعليم ، وقد تعرض البيان فى هذا الجزء إلى احتياجات التعليم من الاقتصاد القومى في التعليم الأساسي والثانوي بأنواعه ، وقطاع محو الأمية .

٢. التعليم الأساسى ومحو الأمية : -

أولا : التعلم الأساسى ، وقد تعرض التقرير لأهدافه وهى :

- تعلم يقترن العلم بالعمل والنظرية بالتطبيق .
- يرتبط بقضايا البيئة .
- تعلم عن طريق العمل والنشاط الذاتى للمتعلم .
- تعليم يعد المواطن ليكون منتجا فى بيئة مجتمعه .

ثانيا : محو الأمية، وقد حدد البيان أهداف خطة الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية (١٩٩٠،١٩٩٩م) فى :

(أ) الأهداف الكمية .

(ب) الأهداف الكيفية .

(أ) الأهداف الكمية وتتضمن : -

- الاستيعاب الكامل للملزمين من الأطفال .
- القضاء على عوامل التسرب فى مرحلة التعليم الأساسى وبخاصة فى الحلقة الابتدائية .
- القضاء على الأمية بين المواطنين من أفراد الفئة العمرية (١٥ إلى ٣٥ عاما) مع إعطاء أولوية للنساء وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة .
- الحد من الأمية بأكبر قدر ممكن بين الأفراد من الفئات الأكبر سنا .

(ب) الأهداف الكيفية : -

وتستهدف الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية الوصول بالأمى إلى المستوى الدراسى الذى يمكنه من توظيف خبراته القرائية والكتابية والحسابية فى مواصلة الإطلاع ، والانتفاع بها في حياته العملية بالإضافة إلى الوعى بمشكلات بيئته وقضايا مجتمعه وأوضاع المهنة التى يمارسها .

وقسمت خطة الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية إلى ثلاث مراحل : -

obeikandl.com

(أ) مرحلة الإعداد : ومدتها عام (١٩٩٠م) .

(ب) مرحلة التنفيذ : ومدتها ثمانى سنوات (١٩٩١م – ١٩٩٨م) .

(جـ) مرحلة التصفية : ومدتها عام (١٩٩٩م) .

٣– التعليم الفنى :

وقد تعرض التقرير إلى بعض أهداف السياسة التعليمية والتى يمكن تحقيقها عن طريق التعليم الفنى :–

– التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج .

– توافق نظام التعليم وتجاوبه مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى .

– أن يؤدى التعليم إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة المصرية .

– تحرير التعليم من القيود الشكلية وتحقيق الجودة فيه .

– إيجاد بنية جديدة ومتنوعة من التعليم .

ثم تعرض التقرير للصعوبات التى تواجه تنفيذ هذه الأهداف .

٤– التعليم العالى والجامعى :

أوضح التقرير أن الوظائف الرئيسية للجامعات تتلخص فيما يلى :

– القيام بعملية التعليم لإعداد كوادر المتخصصين فى العلوم والفنون والآداب فى ضوء احتياجات قطاعات العمل المختلفة .

– الإسهام فى تقدم العلوم والفنون والآداب عن طريق الدراسات العليا والبحوث ، وتشجيع عمل الفريق فى مجال البحث العلمى ، وخاصة فى مجالات البحث التطبيقى الذى يستهدف وضع الحلول العلمية لمشكلات المجتمع .

– خدمة المجتمع من خلال التفاعل المثمر مع البيئة بمختلف الصور سواء بالتثقيف أو نقل المعرفة أو المشاركة بالدراسات والبحوث فى برامج التطوير والتنمية والتحديث .

– المشاركة فى تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى ومراحل التعليم العام من جهة ، وبين التعليم الفنى والتكنولوجى من جهة أخرى ، وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن ومناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها .

وتحدث التقرير عن بعض أنواع الكليات والمعاهد ، منها :

(أ) كليات التربية النوعية .

(ب) المعاهد العليا التكنولوجية .

obeikandi.com

(جـ) كليات المعلمين الصناعية .

(د) المعاهد الفنية .

(هـ) المعاهد العليا الخاصة .

٥- الجامعة الأهلية والجامعة المفتوحة .

٦- إعداد المعلم :

وقد أوضح التقرير غايات سياستنا التعليمية والتى يمكن تحقيقها عن طريق حسن إعداد المعلم ، وهى :

- تفسير أساليب التعليم والتعلم بحيث يصبح الفرد أكثر قدرة على المبادأة والارتياد ومتابعة المعرفة والسيطرة عليها .
- زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة .
- تحقيق نهضة ثقافية كبرى ، وتعميق دور الفنون والآداب فى صياغة حياتنا .
- تعميق البناء الديمقراطى ، وترسيخ حقوق الإنسان وواجباته فى الوجدان المصرى .
- توجيه عناية خاصة للتربية الدينية لكى تعصم الفرد من الوقوع فى شرور مدمرة له وللمجتمع ، وتغرس فيه قيما رفيعة ، وتعمق فيه مرضاة الله ، وذكر التقرير بعض ما يعانيه واقع إعداد المعلم.

٧- التعليم والتنمية الشاملة :

- وتعرض التقرير إلى وظائف التعليم فى إطار التنمية الشاملة ، وكذلك تعرض لعدة اعتبارات لتوضيح العلاقة بين التعليم والتنمية .
- ثم تعرض التقرير إلى التعليم والبطالة ، وأشار إلى نسب البطالة ومعدلاتها .
- تعرض التقرير بعد ذلك إلى التنمية البشرية كجزء من التنمية .
- ثم تعرض إلى تعليم المرأة والتنمية .

٨- التعليم والثقافة ، وتضمن :

- مفهوما الثقافة والتعليم .
- ثم تعرض إلى الثقافة فى المقررات الدراسية المختلفة وكذلك الثقافة فى الأنشطة المدرسية
- ثم تكامل التعليم والثقافة .

القسم الرابع : الاقتراحات والتوصيات

وقد تعرض التقرير لهذه الاقتراحات والتوصيات في عدة مجالات ،

أولا : فى مجال السياسة التعليمية .

ثانيا : توصيات عامة .

ثالثا : توصيات نوعية .

ثم اختتم التقرير ببيان للأستاذ الدكتور / حسين كامل بهاء الدين ، وزير التعليم فى مجلس الشورى من٤ مارس ١٩٩٢م .

ننتقل بعد ذلك إلى تحليل هذين التقريرين بهدف معرفة الأوزان النسبية للموضوعات التربوية التي تضمنها التقريران .

جدول رقم (٢٨) بين الأوزان النسبية للموضوعات التربوية فى تقارير مجلس الشورى

المسلسل	الموضوع	٪
١	التعليم الجامعى والعالى	٥٦ ٪
٢	إعداد المعلم	٧،٨ ٪
٣	التعليم والثقافة	٧،٦ ٪
٤	تطوير التعليم	٧،٥ ٪
٥	الاستثمار في التعليم	٥،٥ ٪
٦	التعليم الفنى	٣،٣ ٪
٧	التعليم الأساسى	٣،٢ ٪
٨	محو الأمية	٢،٩ ٪
٩	تعليم المرأة	١،٥ ٪
١٠	مشكلة البطالة	١،٣ ٪
١١	ديمقراطية التعليم	٨، ٪
١٢	التربية الدينية	٦، ٪
١٣	مجانية التعليم	٠,٢ ٪
١٤	علاج الدروس الخصوصية	٠,٢ ٪
١٥	التربية المثمرة	٠,١ ٪
١٦	الإدارة التعليمية	٠,١ ٪

obeikandl.com

- يتضح من الجدول السابق استحواذ التعليم الجامعى والعالى على النصيب الأكبر من اهتمامات التقارير حيث بلغت نسبته ٥٦٪ وهى نسبة عالية جدا ، حيث أن المجلس أفرد له تقريرا كاملا ، وكذلك فقد تضمن التقرير الثانى فى بعض أجزاءه هذا الموضوع .
- جاء بعد ذلك وبفارق كبير إعداد المعلم حيث بلغت تكرارات الحديث عنه ٧،٨ ٪ ، ثم التعليم وعلاقته بالثقافة بنسبة ٧،٦ ٪ ، ثم تطوير التعليم الذى بلغت تكرارات الحديث عنه ٧،٥ ٪ .
- وتراجع الاهتمام بالتعليم الفني إلى الترتيب السادس بنسبة ٥،٥ ٪ .
- ظهرت موضوعات جديدة مثل تعليم المرأة والتى مثلت ١،٥ ٪ من تكرارات الحديث .

ثانيا: الأهداف التربوية المتضمنة في تقارير التعليم و التي أصدرتها اللجان النوعية لمجلس الشورى

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استخلاص الأهداف التربوية المتضمنة في تقارير التعليم فى الفترة من بداية تكوين مجلس الشورى بعد التعديل الدستوري الذى أجرى فى آخر إبريل عام ١٩٨٠م حتى نهاية دورة الانعقاد العادية الخامسة عشر (١٩٩٥م) ، ولإتمام هذا الجزء من الدراسة فقد تم إجراء :

أولا : تحليل كمى لمعرفة الأوزان النسبية للأهداف التربوية المتضمنة فى التقارير .

ثانيا : تحليل كيفى .

ثالثا : استخراج النتائج .

ومن تحليل تقارير التعليم فى مجلس الشورى يتضح أن الأهداف التربوية مثلت ٢٢٪ من إجمالى فقرات التقارير ، وهذه النسبة تعتبر نسبة مرتفعة ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التقارير التى ينتجها المجلس ، وكذلك استعانت اللجنة بأوراق عمل كثيرة ومتعددة ، واستعانت اللجنة بالخبراء والمتخصصين فى التربية .

أما بالنسبة للأهداف التربوية فقد تبين من تحليلها ، أن تقارير مجلس الشورى تناولت موضوع الأهداف التربوية بشكل مختلف عن باقى أنواع الخطابات ، فبالإضافة إلى النسبة المرتفعة للأهداف التربوية التى تضمنتها التقارير فهى أكثر وضوحا ودقة وأكثر شمولا وعمقا ، فقد تنوعت الأهداف التربوية من حيث المستويات ومن حيث الشمول ، أما من حيث المستويات وشمولها فلأهداف التربوية المتضمنة فى تقارير مجلس الشورى بدأت بالغايات التى اشتقت من الأطر الفلسفية للتربية فى مصر ومن الأفكار والتجارب التربوية ومن السياسات التعليمية العامة التى تبنتها

الدولة فى السنوات الأخيرة ، و انتهت بالأهداف التربوية المتضمنة فى المواد الدراسية مرورا بالأهداف التربوية لأنواع التعليم المختلفة كما سيضح مما يأتى : -

غايات سياستنا التعليمية

أولا : التعليم للجميع ويعنى حشد الإمكانات والتسهيلات من أجل جذب المواطنين كافة فى مؤسساته المختلفة فى أى مرحلة من مراحل العمر .

ثانيا : التعليم والتعلم عملية مستمرة مدى الحياة وتلك ضرورة يتطلبها التغير الكيفى فى المعارف والخبرات فى فترة لا تتجاوز السنوات الخمس مما يتطلب جديدا من المعارف والاتجاهات والمهارات.

ثالثا : التعليم والتعلم المتوازن من أجل الكم والكيف جميعا والتنسيق بين أنواع التعليم المختلفة .

يتفرع من الغايات الأربع أهداف ومسارات أساسية منها :

١-السير بخطى أسرع لتطوير نظام التعليم بحيث يتوافق ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى .

٢-تحقيق المساواة الكاملة فى مراحل التعليم العام وبخاصة الأساسى .

٣-تحقيق تكافئ الفرص التعليمية بين الأفراد فى بقية مراحل التعليم .

٤-أن يؤدى الإصلاح المأمول إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة شريطة اختيار النمط التكنولوجى المناسب .

٥- تحقيق نهضة ثقافية وإعلامية كبرى ، وتعميق دور الفنون والآداب فى صياغة حياتنا وفى تشكيل رؤية المواطن لموقعه من التطور السياسى والاجتماعى والعالم المتغير الذى يعيش فيه .

٦-ضرورة توجيه عناية خاصة للتربية الدينية لكى تعصم الفرد من الوقوع فى شرور مدمرة له ، وتغرس قيما رفيعة ومثلا عليا وتعمق ما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع .

٧-تعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان .

ثم تعرض التقرير بعد ذلك لأهداف التعليم الأساسى وأهداف محو الأمية وأهداف التعليم الفنى وأهداف إعداد المعلم كما سيرد ذكرهم فى التحليل .

و كذلك من حيث ظهور مصطلحات جديدة لأول مرة ، فقد احتوى التقرير رقم (١٧) على بعض المصطلحات الجديدة مثل ، " التعليم والتعلم من أجل الفرد والمجتمع " وهنا نجد ربط الفرد بالمجتمع ، و " التعليم والتعلم المتوازن من أجل الكم والكيف معا " ، وهنا نجد الربط بين

الكم والكيف ، و كذلك نجد مصطلح ظهر لأول مرة فى هذه التقارير وعلى درجة عالية من الأهمية وهو " التفاعل المثمر مع البيئة " ، وهنا نجد ذكر البيئة وتأثيرها على التعليم لأول مرة .

وقد تم تحليل الأهداف التى وردت فى التقريرين حسب المحاور الموضوعة فى الفصل السابق من الدراسة ،فيما عدا الغايات العليا للسياسة التربوية حيث أنها غايات عليا يصعب تحليلها .

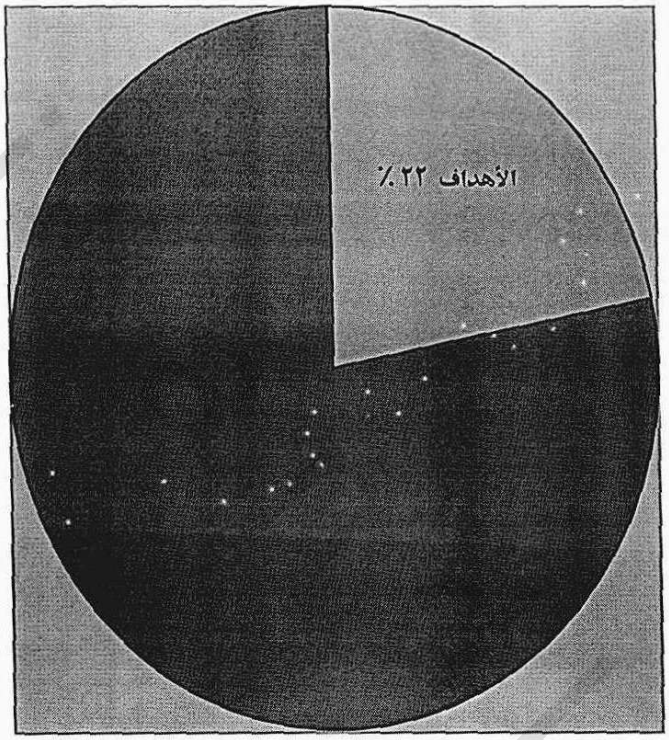

يوضح الرسم نسبة تكرارات الحديث عن الأهداف فى تقارير مجلس الشورى

وبتحليل الأهداف التربوية فى تقارير مجلس الشورى أمكن تصنيفها وفقا للمحاور التى سبق تحديدها إلى :

أولا : الأهداف الخاصة بالعملية التربوية

١- تحقيق ديمقراطية التعليم .

٢- تطوير التعليم .

٣- التوسع فى التعليم بأنواعه .

٤- تحقيق مبدأ التربية المستمرة .

٥-العناية بالتربية الدينية .

٦-القضاء على الأمية.

٧-الاهتمام باللغة العربية .

٨-حسن إعداد المعلم .

٩-تعليم المرأة .

١٠-الاهتمام بتعليم اللغات .

ثانيا : الأهداف الاقتصادية

١-مواكبة التقدم العلمى و التكنولوجى .

٢-تنمية القوى العاملة .

٣-ربط التعليم بحاجات المجتمع .

٤-تحقيق التنمية الشاملة .

٥-إقامة المجتمع المنتج .

ثالثا : الأهداف الاجتماعية

١-تكوين الولاء للوطن .

٢-تنمية المجتمع وتطوره .

٣-نشر مفاهيم الدين الصحيح .

٤-القضاء على الإرهاب و الإدمان .

٥- إعداد جيل من العلماء .

رابعا : الأهداف الخاصة بالفرد

١-تنمية قدرات الطلاب فى شتى النواحى .

٢- بناء الإنسان المصرى .

٣- التنشئة السياسية السليمة .

٤-إعداد الطالب لاستكمال تعليمه وللحياة .

obeikandl.com

وبين الجدول التالي الوزن النسبي للأهداف التربوية المتضمنة فى تقارير مجلس الشورى

جدول رقم (٢٩) بين الأوزان النسبية للأهداف التربوية المتضمنة فى تقارير التعليم

المسلسل	الأهـــــــداف	٪
	أولا : أهداف خاصة بالعملية التعليمية	
١	تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والديمقراطية	٪١٠
٢	تطوير التعليم	٪٩
٣	التوسع فى التعليم	٪ ٥
٤	تحقيق مبدأ التعليم المستمر	٪٣،٥
٥	العناية بالتربية الدينية	٪٣
٦	القضاء على الأمية	٪٢
٧	الاهتمام باللغة العربية	٪٢
٨	الاهتمام بتعليم المرأة	٪٢
٩	حسن إعداد المعلم	٪ ١,٥
١٠	الاهتمام بتعليم اللغات	٪ ٠,٥
	الـــمـــجـــمـــوع	٪٤٣,٥
	ثانيا :الأهداف الاقتصادية	
١ –	مواكبه التقدم العلمي والتكنولوجي	٪٨,٥
٢ –	تنمية القوى العاملة	٪ ٧،٥
٣ –	ربط التعليم بحاجات المجتمع	٪٦
٤ –	تحقيق التنمية الشاملة	٪٣
٥ –	إقامة المجتمع المنتج	٪١
	الـــمـــجـــمـــوع	٪٢٦
	ثالثا : الأهداف الاجتماعية	
١ –	تكوين الولاء للوطن	٪ ٨
٢ –	تنمية المجتمع وتطويره	٪ ٣
٣ –	نشر مفاهيم الدين الصحيح	٪٢,٥
٤ –	القضاء على الإرهاب والإدمان	٪١
٥–	إعداد جيل من العلماء	٪٠,٥
	الـــمـــجـــمـــوع	٪١٥
	رابعا : الأهداف الخاصة بالفرد	
١ –	تنمية قدرات الطلاب فى مختلف النواحى	٪ ٩
٢ –	بناء الإنسان المصرى	٪٤
٣ –	التنشئة السياسية السليمة	٪٢
٤–	أعداد الطالب لاستكمال تعليمه وللحياة	٠,٥
	الـــمـــجـــمـــوع	٪ ١٥,٥

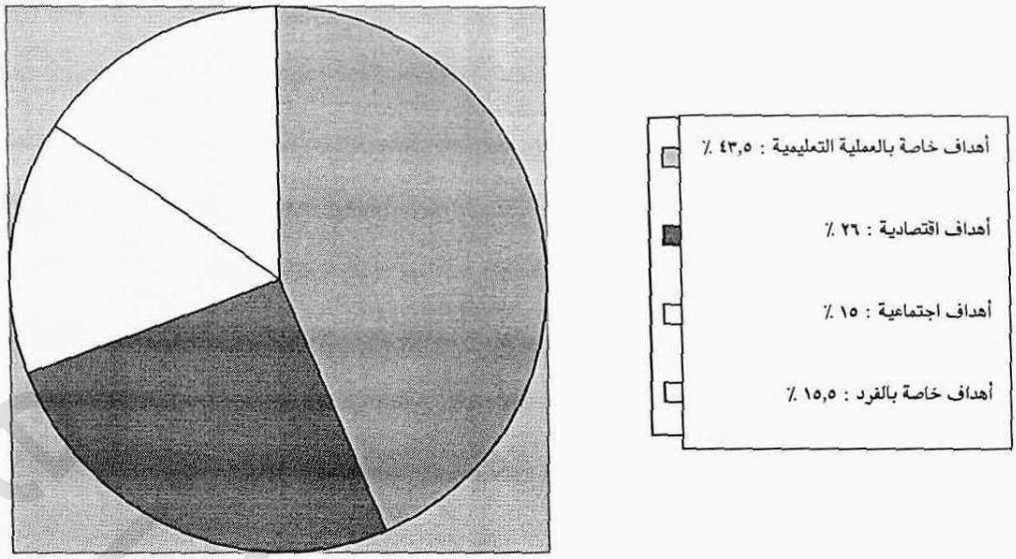

يوضح الرسم النسب المئوية لمجموعات الأهداف الأربعة

يتضح من الجدول السابق استحواذ الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية بلإهتمام الأكبر ، جاءت بعد ذلك الأهداف الاقتصادية ، ثم الأهداف الاجتماعية ، وجاءت في نهاية اهتمام التقارير الأهداف الخاصة بالفرد ، ننتقل بعد ذلك إلى الكيفية التى تناولت بها التقارير هذه الأهداف .

أولا : الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية

وقد مثلت هذه المجموعة ٤٣,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف واشتملت على:

١-تحقيق مبدأ التكافؤ

وقد جاء هذا الهدف فى مقدمة المجموعة حيث بلغت تكرارات الحديث عنه ١٠٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، أكد التقرير على أن السياسة التعليمية تقوم على عدد من الأسس والمقومات وهى " أن التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحله المختلفة مما يحقق العدل الاجتماعى ، وسد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين فى مختلف البيئات الريفية

والحضرية "[1] ، وأن " التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية لا يعنى مجرد تكافؤ أو إيصال خدمات التعليم لكل فرد ،وإنما يعنى بالدرجة الأولى تكوين الشخصية الديمقراطية التى تعى الصالح العام وتعمل على خدمته ، و تعى حقوقها وتدرك واجباتها وتنهض بالمجتمع "[2] .

وقد حدد التقرير غايات سياستنا التعليمية وأهدافها ، ومن هذه الأهداف " تحقق المساواة الكاملة فى مرحلة التعليم العام وبخاصة الأساسى "[3]. وكذلك " تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد فى بقية مراحل التعليم ومثل هذا التكافؤ يستلزم أولويات متعددة منها :

- توفير الميزانيات الضرورية .
- وضع خريطة تعليمية على المستوى القومى توطئة لوضع خريطة تربوية تتضمن فرصا لتعليم الصغار والكبار تحقيقا لمبدأ (التعليم للجميع) .
- توسيع دائرة التعليم والتعلم بحيث لا تقتصر على المدرسة فحسب بل تمتد إلى مؤسسات (ووسائل أخرى) "[4].

وأكد كذلك على هدف " تعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان فى الوجدان المصرى مما يتطلب حرص كل مواطن على المشاركة فى الشئون العامة فلا ديمقراطية بغير مشاركة جادة صادقة يثبت فيها كل مواطن قدرته على الالتزام بقيم وتقاليد معينة للتوفيق بين حريته وحرية الآخرين وبين حقوقه وواجباته "[5]،وذكر التقرير كذلك أن" التعليم عامل أساسى فى تحقيق التحول الاجتماعى السلمى على أساس العدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد وبين البيئات المختلفة "[6] ، وأوضح " أن التراث الدينى فى مناهجنا حافل بمفاهيم (الديمقراطية) و (الحرية) و (تكافؤ الفرص) ، وكذلك مناهج التربية القومية تخصص لها مساحات واسعة فيها بالإضافة إلى كتب القراءة "[7] ، وأكد على أن " التعليم الذى يستطيع أن يكسب الإنسان الصغير المهارات والقدرات ، وأن يشجعه على التفكير والتحليل وعلى الاستنباط والربط بين الأشياء وعلى الحوار الهادف الذى يقبل الرأى والرأى الآخر إنما يضع القاعدة الصلبة لديمقراطية حقيقة ، ويساهم بإيجابية فى السلام الاجتماعى، وتلك مسئولية التعليم"[8] ، وعلى"أن الجامعة الخاصة لا بد أن تخضع لإشراف الدولة ،

---

[1] مجلس الشورى ، نحو سياسية تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

[2] المرجع السابق .

[3] المرجع السابق ، ص ٥٤ .

[4] المرجع السابق .

[5] المرجع السابق ، ص ٥٥ .

[6] المرجع السابق ،ص ١٠٥ .

[7] المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

[8] المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

وأن تطبق على الملتحقين بها نفس الشروط التى تطبق على الملتحقين بالجامعات الرسمية حفاظا على مبدأ تكافؤ الفرص ، وأن تكون الأعداد التى تقبلها والتخصصات التى تنشئها فى نطاق السياسة التعليمية للدولة وخططها "[١].

٢- تطوير التعليم

وقد مثل هذا الهدف ٩٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف .وذكرت التقارير أهداف ومسارات أساسية للسياسة التعليمية، ومنها "السير بخطى أسرع لتطوير نظام التعليم بحيث يتوافق ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى ، ومثل هذا التطور يستلزم أولويات تعليمية متعددة منها : - استحداث بنى جديدة ومتنوعة للتعليم .

- تكامل بنى التعليم النظامى مع بنى التربية غير النظامية .
- توافر مراكز مصادر المعلومات وشبكاتها "[٢].

وأوضح الخطاب كذلك أنه" إذا كنا قد اتفقنا على أن من الأهداف الأساسية التى تحاول تحقيقها هى ضرورة السير بخطى أسرع لتطوير نظام التعليم بحيث يتوافق مع خريطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية فإنه لا بد من توافر التمويل الذى يتكافأ مع هذه التبعات "[٣] ،وأكد على ضرورة " أن يكون الهدف الذى تتجه إليه كل الجهود هو إصلاح التعليم الجامعى "[٤]، و " أن الدراسة التى أعدها مجلس الشورى منذ سنوات عن الجامعات انتهت بأولوية إعداد المعلم كركيزة لإصلاح التعليم "[٥]، وقدم التقرير كذلك بعض المقترحات الخاصة بالتعليم الأساسى ومحو الأمية ومنها " الارتفاع بمستوى الجودة من التعليم الأساسى بمرحلتيه ضمانا للاستمرار والتدفق وارتفاعا بمستوى المراحل التالية واستحداث أساليب تنظيمية وأخرى تربوية ونشاطات إضافية لتعويض ما يحتمل من فقد تحصيله بسبب اختصار السلم التعليمى "[٦]، وأكد على " تطوير مناهج التعليم الثانوى الفنى بأنواعه المختلفة وتجديد تجهيزاته بحيث تتلاءم مع متطلبات مؤسسات الخدمات والإنتاج ، ولقد تم مؤخرا إدخال مادة الحاسب الآلى فى بعض نوعيات المدارس

---

[١] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦)، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة و النشر ،ص ٧٩ .

[٢] مجلس الشورى ، لجنة الخدمات نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم(١٧) ، ص ٥٣ .

[٣] المرجع السابق ، ص ٦١ .

[٤] المرجع السابق ، ص ٩٠ .

[٥] المرجع السابق ، ص ٩١ .

[٦] المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

الصناعية والتجارية"[1]، و"القيام بحملات إعلامية مكثفة من أجل تغيير نظرة المجتمع إلى التعليم الفنى بحيث يتحول إلى أداة جذب للمتفوقين والجادين بدلا من كونه أداة طرد "[2]، وكذلك " وضع نظام للتقويم التربوى المستمر للعمل بالمعاهد الفنية حتى يتسنى الارتفاع بمستوى الأداء الكيفى للتعليم فيها ومعالجة أسباب القصور "[3] ، وأوضح كذلك أنه"من الأسس التى يمكن أن يتم عليها تحديث وتطوير التعليم إيماننا القوى أن حجر الزاوية من إصلاح التعليم هو إصلاح المعلم "[4]، و " أننا نعتقد أن إعادة تدريب المعلمين والارتفاع بمستواهم المهنى خطوة أساسية لإصلاح التعليم"[5].

٣- التوسع فى التعليم

وقد مثل ٥ ٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وقد أوضحت التقارير ضرورة " التوسع فى إنشاء مدارس ثانوية تكنولوجية ومعاهد عالية تكنولوجية وجامعات تكنولوجية ترتبط مناهجها باحتياجات سوق العمل "[6]، وقد أوضح التقرير أنه " عقب ثورة ١٩٥٢م ، وتحقيقا لمبادئها شرع فى تعميم التعليم الإلزامى المجاني حتى سن الثانية عشر فى مدرسة موحدة للجميع "[7]، وأوضح التقرير الأهداف الإستراتيجية العامة للتربية فى " الارتفاع التدريجي بقدرة النظام على الاستيعاب وصولا إلى الاستيعاب الكامل في إطار أوضاع ونظم تعليمية مناسبة "[8].

٤- تحقيق مبدأ التعليم المستمر للجميع

ومثل ٣,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف . وذكر التقرير أنه " فى عام ١٩٤٥م أنشئت الجامعة الشعبية بهدف نشر الثقافة الشعبية على أساس الرغبة الحرة فى التعليم ، واشتملت شعب الدراسة السياسية والتاريخ والأدب والثقافة العلمية ، والدراسات المهنية والاجتماعية ، والثقافة الصحية و النفسية ، واللغات الحية ، والفنون الجميلة ، وهذا تطبيق لنظام التعليم المستمر وتعليم الكبار "[9]، وأوضح " أنه لا بد أن نقدم لأبنائنا تعليم جيد يجعلهم قادرين على التعليم المستمر وعلى

---

[1] المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

[2] المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

[3] المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

[4] المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

[5] المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

[6] المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

[7] مجلس الشورى ، لجنة الخدمات الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ، ص ٢٣ .

[8] المرجع السابق ، ص ٣٦ .

[9] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ، مرجع سابق ،ص ٢٢ .

تنظيم وتوظيف المعلومات الهائلة التى أصبحت فى متناول البشر "[1] ، وقد حدد التقرير غايات السياسة التعليمية فى أربع غايات من بينها " التعليم والتعلم عملية مستمرة مدى الحياة ، وتلك ضرورة يتطلبها التغيير الكيفى فى المعارف والخبرات فى فترة لا تتجاوز السنوات الخمس مما يتطلب جديدا من المعارف والاتجاهات والمهارات" [2]، وذكر أنه " إذا كانت تطلعاتنا مقصورة فى المرحلة السابقة على رفع كفاءة العملية التعليمية داخل المدرسة ، ومحاولة تغليب الكيف على الكم ، فقد آن الأوان لكى يمتد طموحنا إلى ما هو أكثر وأعمق إلى العملية التعليمية المستمرة اللازمة لتنمية الفرد طوال حياته سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة ، سواء بالتعليم النظامى المدرسي أو بالتعليم خارج المدرسة ، والتعليم الموازى والمكمل ، وفى جميع مراحل السن منذ الطفولة إلى الكبر ، وتطوراتها وبحيث تصبح مستمرة مدى الحياة ، حتى يتحول المجتمع كله إلى مجتمع يتعلم ويعلم " [3]. وأوضح أنه لا بد من تنوع أساليب التعليم " لمواجهة الرغبات المتزايدة فى التعليم المستمر للذين يعملون ويرغبون فى الاستزادة من العلم ، والذين يريدون للالتحاق ببرامج معينة، أيا كان دافعهم وموقفهم، بما يستلزم تنوع أساليب التعليم ، كى لا تكون مقصورة على الانتظام في أوقات محددة ، وبما يشبع تطلعاتهم ويناسب ملكاتهم ، ويشغل فراغهم بما يجدى ويفيد " [4].

٦- العناية بالتربية الدينية

ومثل ٣ ٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، حدد التقرير أهداف ومسارات أساسية لتحقيق غايات سياستنا التعليمية ومنها " ضرورة توجيه عناية خاصة بالتربية الدينية لكى تعصم الفرد من الوقوع فى شرور مدمرة له ، وتغرس قيما رفيعة ومثلا عليا وتعميق ما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع ، ومثل هذه العناية تستلزم أولويات معينة منها :

- ضرورة إعادة النظر فى إعداد معلم التربية الدينية .

- توفير الأساسيات اللازمة لتحويل مادة التربية الدينية إلى حياة وممارسة وليس مجرد نصوص محفوظة " [5]، وذكر كذلك أنه " فيما يتعلق بالنهج الذى يتبع لغرس الثقافة الدينية فى نفوس طلاب العلم وهم فى مرحلة الطفولة بحيث يتعمق لديهم الرقعة الرفيعة النابعة من الدين ، ولا

---

[1] المرجع السابق ، ص ٤٦ .

[2] المرجع السابق ، ص ٥٣ .

[3] المرجع السابق ، ص ١٣٤ . .

[4] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

[5] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ، ص ٥٥ .

يقتصر الأمر على حشد كم هائل من النصوص التى تعجز عقولهم عن استيعابها والاستفادة بها فى حياتهم فى الحاضر والمستقبل بل تتأصل القيم والمثاليات الدينية داخل أعماقهم ، وتصبح أحد الروافد الرئيسية التى تشكل منهج سلوكهم ، ومعايير نظرتهم إلى الأشياء "[1].

٧- القضاء على الأمية :

ومثل ٢,٥٪ من تكرارات الحديث عن التعليم ، أوضح التقرير " أهداف خطة الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية (١٩٩٠م - ١٩٩٩م)على النحو التالى:

(أ) الأهداف الكمية ، وتتضمن :

- الاستيعاب الكامل للملزمين من الأطفال .
- القضاء على عوامل التسرب فى مرحلة التعليم الأساسى وبخاصة فى الحلقة الابتدائية .
- القضاء على الأمية بين المواطنين من أفراد الفئة العمرية (١٥ إلى ٣٠ عاما) ، مع إعطاء الأولوية للنساء وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة .
- الحد من الأمية بأكبر قدر ممكن بين الأفراد من الفئات العمرية الأكبر سنا .

ويقدر عدد الأميين الذين تستهدفهم الخطة بنحو ثمانى ملايين نسمة .

(ب) الأهداف الكيفية :

تستهدف الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية الوصول بالأمى إلى المستوى الدراسى الذى يمكنه من توظيف خبراته القرائية والكتابية والحسابية فى مواصلة الإطلاع والانتفاع به في حياته العملية ، بالإضافة إلى الوعى بمشكلات بيئته وقضايا مجتمعه ، وأوضاع المهنة التى يمارسها ، ويعادل هذا المستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى "[2].

وأوضح " أن القضاء على الأمية وتوفير التعليم الأساسى للشريحة العمرية (٦ - ١٤) أمر لا بد أن يحظى بالأولوية ، إذ لا يعقل أن ندخل القرن الحادى والعشرين ولا يزال هناك من لا يقرأ ولا يكتب "[3] ، وأوصى كذلك " بتوفير الظروف المناسبة لتحقيق إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر (١٩٩٠م - ١٩٩٩م) عقد لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ومتابعة تنفيذ خطة الحملة القومية الشاملة ، و العمل على استثمار الإمكانات والوسائل والمؤسسات والطاقات الحكومية والأهلية والتطوعية وتعبئة طاقات المواطنين متعلمين وأميين لإنجاح الحملة "[4] ، وأوضح كذلك أنه " مع أن

---

[1] المرجع السابق ، ص ٥٨ .

[2] المرجع السابق ، ص ٥٥ .

[3] المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

[4] المرجع السابق ،ص ١٤٢ .

عنوان القانون الحالى هو (محو الأمية وتعليم الكبار) فإن الخطة القومية الشاملة مقصورة على (محو الأمية) ، والواقع أن تعليم الكبار بمفهومه الحق فى حاجة إلى خطة قومية مستقلة تشارك فى وضعها جميع المؤسسات المعنية " [١] .

وأكد على أن " السنة القادمة والعقد القادم يجب أن يشهد تطورات حقيقية وتقدما حقيقيا فى محو الأمية ، والأمية فى عصرنا هذا وصمة عار هائلة يجب أن نتخلص منها بأسرع ما يمكن ، ويجب أن تتضامن جهود كل المخلصين فى هذا البلد على محو هذا العار بأسرع ما يمكن " [٢] .

٧- الاهتمام باللغة العربية :

ومثل ٢٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، ويعتبر هذا الهدف من القضايا الهامة التى أشار إليها التقرير على لسان السيد الرئيس " قضية إحياء الاهتمام باللغة العربية وعلومها ، ففى الوقت الذى تتزايد فيه الحاجة للإلمام باللغات الأجنبية واستيعاب علومها وآدابها ، يتعين علينا من باب أولى أن نبعث لدى الأجيال الجديدة الاهتمام بإتقان لغتنا العربية ، ونوفر لها القدرة على أن تنهل من نبعها الفياض وتراثها الفنى،لأن اللغة هى أساس كل ثقافة وحضارة "[٣]،وأكد على" التركيز على النهوض بتدريس اللغة العربية ورصد الجوائز المالية لإجراء مسابقات بين التلاميذ والطلاب فى جميع المراحل على المستوى المحلى والمستوى القومى ، وتنظيم المناظرات والندوات فى مجال الدراسات اللغوية"[٤]،و " يجب أن نهتم بلغتنا القومية ، ويجب أن نعود أطفالنا على التحدث بلغة عربية سليمة . ويجب أن نعودهم على التفكير بلغة عربية سليمة " [٥] ، و أكد كذلك على " التركيز بصفة خاصة سواء فى هذه المرحلة أو ما سبقها من مراحل التعليم – على اللغات – وخاصة اللغة العربية – والسيطرة على فنونها ، قراءة وكتابة وفهما وتعبيرا ، فقد تبين أن من أهم أسباب تعثر كثير من طلاب الجامعات قصورهم اللغوى ، وأن اللغة العربية فى مدارسنا فى حاجة إلى علاج حاسم ، والأمر فى حاجة أن تعقد له حلقة دراسية يناقش فيها بصراحة ، وتؤخذ توصياتها بجدية "[٦].

٨-حسن إعداد المعلم

وقد مثل ١,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف، وقد أكد التقرير على ضرورة "حسن إعداد

---

[١] الرجع السابق .

[٢] المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

[٣] المرجع السابق ، ص ٥٨ .

[٤] المرجع السابق ، ص ١٥١ .

[٥] المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

[٦] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ،ص ٦٢ .

المعلم وتأهيله ورفع مستواه" [١] وعلى" تأكيد السيد الرئيس على إعداد المعلمين – كقضية أولى – ليكونوا قادرين على تنفيذ الخطة التى توضع لإصلاح التعلم وتطويره " [٢].

٩- الاهتمام بتعليم المرأة

وقد مثل ١,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، أوضح التقرير أن " الخطة القومية لمحو الأمية أعطت أولوية للقضاء على أمية المرأة " [٣] ، وذكر أنه " لا شك فى أن تعليم المرأة الريفية على وجه الخصوص هام وحيوى لما قد يؤدى إليه من رفع لوعيها بحقيقة ذاتها ، ودورها ، وإتاحة إمكانية المشاركة الفعالة الواعية لها فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فى المحصلة النهائية " [٤]، وأنه " كلما ارتفع المستوى التعليمى للمرأة تفتحت أمامها آفاق جديدة وفرص أفضل فى العمالة ، وصارت أكثر استعدادا وتقبلا للإعلام والتثقيف بما لها من أثر فى القضاء على المعتقدات السائدة فى المجتمع ، وخاصة المجتمع الريفى نحو كثير من القضايا المتعلقة بالتنمية ، كالقضية السكانية مثلا ، سواء فيما يتصل بسن الزواج أو بالإنجاب أو بعدد أفراد الأسرة أو بموقفها من تعليم أولادها ...الخ " [٥] وقد اعتبرها التقرير " أخطر مشكلة تواجه التنمية الشاملة ، وأنها حينما تكون بين النساء – وهن المربيات الأوائل للأطفال – تشكل إعاقة أشد خطورة على مستقبل الأجيال بما أن للأم تأثيرا حاسما على صحة الطفل وتغذيته وعلى حياته كلها " [٦].

وقد حدد التقرير دور المرأة فى :

- رعاية الأسرة والطفولة (التنمية البشرية) .
- الإسهام فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

١٠- الاهتمام بتعليم اللغات

وقد مثل ٠,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وأكد التقرير على ضرورة " أن نسلح أبنائنا باللغة الأجنبية ، فلم يعد ممكنا فى عالمنا ونحن نواكب التقدم الهائل الذى يحدث من حولنا أن ننعزل عن الآخرين فحتى الدول التى كانت تتعصب للغتها القومية تعصبا شديدا ، مثل ألمانيا بدأت تغير مفاهيمها " [٧].

---

[١] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ،ص ٤٣ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٩٩

[٣] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

[٤] المرجع السابق ، ص ١١٩ .

[٥] المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

[٦] المرجع السابق .

[٧] المرجع السابق ، ص١٦٩

ثانيا : الأهداف الاقتصادية

ومثلت هذه المجموعة ٢٦٪ من جملة الحديث عن الأهداف ، وقد اشتملت على:

١- مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى :

وقد مثل ٨,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ،وقد حدد التقرير أهداف سياستنا التعليمية فى عدة نقاط ومن ضمنها " أن يؤدى الإصلاح المأمول فى نظم التعليم إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة ، شريطة اختيار النمط التكنولوجى المناسب ، وإدخال مثل هذه التكنولوجيا واستثمارها يستلزمان أولويات متعددة ، منها :

- تغيير أساليب التعليم والتعلم بحيث يصبح الفرد أكثر قدرة على المبادأة والارتياد .
- التطوير المستمر الشامل للمناهج من حيث المحتو ى والمستوى .
- التطوير المستمر الجاد فى برامج إعداد المعلم ، وتدريبه وإعادة تدريبه "[١] .

وكذلك حدد التقرير أن " هدف زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة المصرية يمكن تحقيقه من خلال التعليم الفنى ، وأوضح أنه "[٢] إذا كان لابد أن يبدأ تطوير التعليم ونظمه ومحتواه من الواقع الحالى بغية مواكبة التطورات المعاصرة أو المستحدثة - فإن التطوير والتحديث يجب كذلك أن يتضمنا النظرة المستقبلية البعيدة المدى"[٣]، فلا بد " أن يؤدى الإصلاح المأمول فى نظم التعليم إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة شريطة اختيار النمط التكنولوجى المناسب "[٤] ، وضرورة " التوسع فى إنشاء مدارس ثانوية تكنولوجية ، ومعاهد عليا تكنولوجية ، وجامعات تكنولوجية ترتبط مناهجها باحتياجات سوق العمل وتتطور مع تطوره ، وتساهم فى تحقيق هدف امتلاك التكنولوجيات وتطويعها والمشاركة فى إبداعها ، ويجب أن تتنوع هذه المدارس وفقا لتنوع مجالات التكنولوجيا فى المجتمع "[٥] ، وبخصوص التعليم العالى يجب " عدم قصر مهمة هذه المعاهد على إعداد الأخصائيين والفنيين بل يلزم لأن تمتد إلى التعليم المستمر للخريجين حتى يتسنى لهم التماشى مع التقدم التكنولوجى،وذلك بالتدريب التجديدى أو التحويلى ، أو التدريب للأعمال القيادية "[٦] .

وذكر التقرير السياسات الرئيسية التى يسعى إليها المجلس الأعلى للجامعات ، ومنها " تطوير نظم

---

[١] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،ص ٥٤ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٧٨ .

[٣] المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

[٤] المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

[٥] المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

[٦] المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

التعليم الجامعى بما يواكب التطور العلمى العالمى وتطبيقاته التكنولوجية المتزايدة "[١] .

٢- تنمية القوى العاملة

وقد مثل ٧,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وقد أكد التقرير على" أن التعليم - فى إطار التنمية - هو المصدر الرئيسي لتوفير الكوادر الفنية والعلمية والإدارية الماهرة والمدربة التى تكفل رفع عملية الإنتاج وحركة الاستثمار والتنمية وتطوير الخدمات "[٢]، وأوضح التقرير" الوظيفة المهنية للتعلم والتى تتمثل فى إعداد الطلاب كقوى عاملة منتجة و (الوظيفة الاجتماعية القومية) ، وتتمثل فى توفير القوى البشرية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة"[٣] ، و أن وزراة التربية والتعليم أعلنت عن الاتجاهات والأهداف التى تلتزمها ومن بينها " أن التعليم أساس التنمية ، وتنمية الثروة البشرية هى أساس أى إصلاح اقتصادي ومن ثم يصبح التعليم هو التصنيع وهو الزراعة المتطورة وهو السلام الاجتماعى وهو المستقبل"[٤]، وأكد على أن " الأهداف الكبرى تقوم على إعداد جيل من المنتجين القادرين على تطور المجتمع[٥] ، و " أن الإنفاق على التعليم فى حقيقته إنفاق على العملية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك يوفر لها الإنسان القادر على التعامل مع بقية العناصر تعاملا ذكيا قويا قادرا على استخراج أعلى المعدلات الممكنة للإنتاج كما وكيفا "[٦]،وذكر التقرير هدف المعاهد الفنية وهى" تخريج فئة (الفنيين)التى كان قد لوحظ أنها تكاد أن تكون مفقودة فى قوة العمل فى مصر"[٧] .

وذكر أنه " منذ أخذت مصر سياسة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى أواخر الخمسينات أدركت العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية الشاملة ، باعتبار أن القوى البشرية المدربة كما وكيفا هى أهم عناصر الإنتاج والخدمات ، والتعليم هو المسئول عن إعداد هذه القوى فى مؤسساته المختلفة ، وبخاصة فى التعليم الفنى والجامعات "[٨] ،وأكد أنه " حينما ينظر إلى التعليم فى إطار التنمية الشاملة فإن ذلك يكون من خلال وظائف أساسية يضطلع بها فى عملية التنمية منها ، أن التعليم هو المصدر الرئيسى لتوفير القوى العاملة الفنية والعلمية والإدارية الماهرة والمدربة التى

---

[١] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ، مرجع سابق ، ص ٢٧

[٢] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ،ص ٣٧

[٣] المرجع السابق ، ص ٤١ .

[٤] المرجع السابق ، ص ٤٥ .

[٥] المرجع السابق ، ص ٤٦ .

[٦] المرجع السابق ص ٦٩ .

[٧] المرجع السابق ، ص ٨٥ .

[٨] المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

تكفل دفع عجلة الإنتاج وحركة النمو العلمى والتكنولوجى وتطور الخدمات وتنمية إدارة المشروعات ، وما سيتبعه ذلك من استخدام أمثل للموارد والثروات الطبيعية " [١] .

وحدد التقرير أهداف القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م ، للجامعات " بأن الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة هيئات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها ، وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى الفروع المختلفة بما يفى بحاجاتها العلمية والفكرية " [٢] ،وكذلك حدد هدف الجامعات " بتزويد البلاد بالاقتصاديين والفنيين والخبراء " [٣] .

وذكر كذلك أنه من ضمن أهداف التعليم الجامعى فى وضعه الحالى " تزويد المجتمع بالاختصاصيين الأكفاء اللازمين لخطة التنمية ، وكذلك تقديم المشورة الفنية لمؤسسات المجتمع المختلفة ، وكذلك الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطورات العلمية ، واحتياجات السوق المصرية والعربية حاضرا ومستقبلا " [٤] ، وذكر كذلك الغرض من إنشاء الكليات والمعاهد العالية كما جاءت فى قانون ٤٩ لسنة ١٩٦٣م " بأعداد نوع جديد من الفنيين اللازمين لاحتياجات البلاد في التنمية الاقتصادية الذين يجمعون بين التدريبات الميدانية والدراسات العملية لمشاكل العمل وصعوباته ، وقدر كاف من الدراسات النظرية العلمية التى تساعد على تفهم الظواهر والنظريات المختلفة واستخدامها فى رفع مستوى الإنتاج " [٥] .

٣- ربط التعليم بحاجات المجتمع

وقد مثل ٦٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف . ذكر التقرير أنه " فى مجال ربط التعليم بحاجات خطة التنمية فقد شكل فى مطلع الثمانينات(مجلس أعلى للتعليم والتدريب والقوى العاملة) برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء من بينهم وزراء التخطيط والقوى العاملة والتدريب والتعليم والبحث العلمى "[٦] .

وقد حدد التقرير بعض أهداف سياستنا التعليمية والتى تتحقق عن طريق التعليم الفنى ومن بينها " توافق نظام التعليم وتجاوبه مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى " [٧] .

---

[١] المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

[٢] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ،ص ١٩ .

[٣] المرجع السابق ، ص ٢٠ .

[٤] المرجع السابق ، ص ٢١ .

[٥] المرجع السابق ، ص ٢٩.

[٦] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

[٧] المرجع السابق ، ص ٤٦ .

وأكد على" أنه لا بد من ربط التعليم – ولا سيما التعليم الفنى – بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل والإنتاج وهذا يتطلب وضع خطة جديدة لتحديد هذه الإحتياجات للسنوات العشر القادمة "[١].
وأوضح التقرير أن صيغة التعليم الأساسى لها أهداف منها" أنه تعليم يرتبط بقضايا البيئة ومنها تستقى مفرداته ونشاطاته "[٢].

وأوضح أن من بين الوظائف الرئيسية للجامعات" المشاركة فى تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى ومراحل التعليم العام من جهة ، وبين التعليم الفنى والتكنولوجى من جهة أخرى ، وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها " [٣]، وضرورة "ربط الدراسة بالتكنولوجيات المناسبة التى تطبق فى المجتمع ومتابعتها حتى لا يسبق المجتمع الدراسة بالمعاهد " [٤]، ولا بد كذلك من رسم خريطة تربوية خاصة بالتعليم العالى " تحقيقا لربط التعليم فيها بالبيئة المحلية"[٥] وكذلك لا بد من تنوع مؤسسات التعليم " لكى نواجه احتياجات المجتمع من التخصصات المتنوعة بمستوياتها المختلفة " [٦]، ولا بد من " تطويع نظم التعليم الجامعى للوفاء باحتياجات المجتمع ، وخدمة خطة التنمية بالدولة ، ويقوم المجلس ولجان قطاعات التعليم الجامعى المنبثقة عنه بالمشاركة مع الوزارات وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا واليونسكو بدراسات حول التعليم الجامعى وعلاقته بسوق العمل واتجاهاته وتطويره" [٧].

٤- تحقيق التنمية الشاملة

وقد مثل ٣٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، أوضح التقرير أن من بين أهداف سياستنا التعليمية" التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج"[٨] .
وكذلك " التعليم والتعلم المتوازن من أجل الفرد القادر على الإسهام فى التنمية ومن أجل المجتمع كليهما " [٩]، وأوضح كذلك أن " التعليم فى مصر قام بدور هام فى تلبية مطالب التنمية الشاملة العقود السابقة ، ولم يقتصر عطاؤه على توفير القوى العاملة اللازمة لمواجهة حركات التحرر

---

[١] المرجع السابق ، ص ٧٢ .
[٢] المرجع السابق ،.
[٣] المرجع السابق ،ص ٨١.
[٤] المرجع السابق ، ص ٨٨ .
[٥] المرجع السابق ، ص ١٤٤.
[٦] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ، ص ٢٢ .
[٧] المرجع السابق ، ص ٢٨ .
[٨] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ، ص ٧٨ .
[٩] المرجع السابق ، ص ٥٣ .

السياسى والاجتماعى، والإسهام الفعـال والحاسم فى حروب التحرير ، وإنما تجاوز ذلك ليسهم فى تنمية كثير من الدول العربية والإفريقية"[1] وقد أشار التقرير إلى عدة اعتبارات لتوضيح العلاقة بين التعليم والتنمية : -

أولا : لكى يكون تعليم جيد كفء لابد أن تتوافر فيه كل المقومات من معلم وتلميذ ومنهج ومناخ تعليمى .

ثانيا : لكى يحدث التعليم أثره الإيجابى فى التنمية لا بد أن تكون هناك دراسات تنبوئية باحتياجات المجتمع من الخريجين فى التخصصات المختلفة بمستوياتها المختلفة وفى ضوئها يمكن للمخططين :

(أ) أن يصوغوا المناهج والمقررات الدراسية التى تلبى كل نوعية ومستوى بما يتطلبان من معلومات ومهارات واتجاهات وخبرات .

(ب) أن يحددوا الأعداد المطلوبة من كل نوعية وكل مستوى على مدى زمنى معقول .

وبالتالى يمكنهم أن يكيفوا سياسات القبول فى أنواع التعليم الفنى الثانوى والعالى والجامعى بقدر المستطاع .

ثالثا : لكى لا تحدث اختلالات بين العرض والطلب فى القوى كما وكيفا لابد أن تواكب مخرجات التعليم حجم النمو الاقتصادي ونوعه ، ويستلزم تحقيق ذلك :

أ- تحديد الطلب تحديدا دقيقا .

ب- تحديد العرض بالقدر الذى يوضح مختلف التخصصات والمهارات المتاحة للاستخدام .

جـ- تحديد مصادر العرض لكل فئة من نوعيات العمل المطلوبة .

د- مقارنة الأعداد المطلوبة بالأعداد المعروضة لكل فئة من نوعيات العمل ، ووضع السياسات الواجبة الاتباع فى مجالات التعليم والتدريب ، والتدريب التحويلى والتشغيل والأجور والحوافز .

٥- إقامة المجتمع المنتج :

وقد مثل ١٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وحدد التقرير أهداف السياسة التعليمية ومن بينها " إقامة المجتمع المنتج"[2] ، وأكد كذلك على الهدف من تجربة التعليم البوليتكتيكى وهو " مواكبة عصر التصنيع "[3] .

---

[1] المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

[2] المرجع السابق ، ص ٤١ .

[3] المرجع السابق ، ص ٢٣ .

ثالثا : الأهداف الاجتماعية

مثلت هذه المجموعة ١٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وقد اشتملت على :

١- تكوين الولاء للوطن

وقد مثل ٨٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وأوضح التقرير " أن التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية لا يعنى مجرد تكافؤ أو إيصال خدمات التعليم لكل فرد ، وإنما يعنى بالدرجة الأولى تكوين الشخصية الديمقراطية التى تعى الصالح العام ، وتعمل على خدمته، وتعى حقوقها ، وتدرك واجباتها ، وتنهض بها"[١] ، وذكر التقرير أربع وظائف للمدرسة ومنها " الوظيفة التربوية التى تتمثل فى بناء الشخصية وتعميق الانتماء الوطني "[٢] ، وحدد التقرير ضرورة الاهتمام بإعداد المعلم لتحقيق عدة أهداف من بينها " تعميق البناء الديمقراطى وترسيخ حقوق الإنسان وواجباته فى الوجدان المصرى "[٣] ، وأوضح " ضرورة أيجاد صيغة يتكامل فيها التعليم مع الثقافة ليؤديا دورهما كاملا فى تنمية المواطن المصرى تحقيقا للسمات التي ننشدها فيه "[٤] ، وأكد " على ضرورة أن تتضمن المقررات الدراسية موضوعات ومواقف تسهم فى تعميق الولاء والانتماء الوطنى والوعى بالأهداف القومية"[٥] ، و أوضح أن استراتيجية التعليم لم تتغير كثيرا منذ أيام على مبارك " فهل يمكن أن نغير من مفهومنا للتعليم فنقول أنه يهدف إلى إعداد المواطن الصالح "[٦] ، ويجب " أن نقوى انتماء أطفالنا إلى بلدهم، واعتزازهم وفخارهم بوطنهم، ولا بد أن يكون التاريخ أداة لتعميق هذا الانتماء والولاء فى أطفالنا "[٧] ، وذكر أنه لا بد من تدريب الشباب فى الجامعات على العمل السياسى " ، وحين تتحقق هذه الغاية فإن الجامعة تعمق الولاء الحقيقى والانتماء الأصيل ، وتسهم فى علاج بعض الظواهر السلبية كاللامبالاة ، والتقاعس عن المشاركة السياسية الذى يلاحظ اليوم فى سلوك نسبة كبيرة من الشباب "[٨] .

---

[١] المرجع السابق ، ص ٣٧ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٤٠ .

[٣] المرجع السابق ، ص ٩٨ .

[٤] المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[٥] المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

[٦] المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

[٧] المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

[٨] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

٢- تنمية المجتمع وتطويره

وقد مثل ٣٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وقد حدد التقرير وظائف الجامعات فى عدة نقاط منها" خدمة المجتمع من خلال التفاعل المثمر مع البيئة بمختلف الصور، سواء بالتثقيف أو نقل المعرفة أو المشاركة بالدراسات والبحوث فى برامج التطوير والتنمية والتحديث "[١] ،وأكد على ضرورة " وضع نظام جديد ومتطور لتخريج معلم التعليم الثانوى بأنواعه بحيث يكون قادرا على القيام بدور إيجابى فى تنمية المجتمع المصرى "[٢] ، و حدد كذلك أهداف الجامعة فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م ، ومن بينها " خدمة المجتمع ولأهداف القومية "[٣] ، و " توجيه التعليم الجامعى والبحث العلمى لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا "[٤] ، وكذلك الإسهام فى تقديم العلوم والفنون والآداب عن طريق مدارس الدراسات العليا والبحوث ، وتشجيع عمل الفريق فى مجال البحث العلمى ، وخاصة مجالات البحث التطبيقى الذى يستهدف وضع الحلول العلمية لمشكلات المجتمع"[٥].

٤- نشر مفاهيم الدين الصحيح

مثل ٢,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، أكد التقرير على أن الأزهر كان " مركزا لنشر الثقافة الإسلامية والعربية ، وموطنا للعناية بحفظ القرآن الكريم ودراسة رواياته وشرح علومه "[٦] .

وأوضح التقرير أن قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م ، أوضح أهداف جامعة الأزهر فى"حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتؤدى رسالة الإسلام إلى الناس ، وتعمل على إظهار حقيقته وأثره فى تقدم البشر وكفالة السعادة لهم فى الدنيا والآخرة ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى والروحى للأمة العربية ، وتعمل على تزويد العالم الإسلامى والوطن العربى بالعلماء العاملين ، وتأهيل عالم الدنيا للمشاركة فى كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة وعالم الدين للمشاركة فى الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة من داخل الجمهورية وخارجها وعلى أن تعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية "(٧) .

---

[١] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ،ص ٨١ .

[٢] المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

[٣] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ، ص ١٩ .

[٤] المرجع السابق ، ص ٢٠ .

[٥] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ، ص ٨١ .

[٦] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ، ص ٥٣ .

[٧] المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٣- القضاء على الإرهاب والإدمان :

وقد مثل ١٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وأكد التقرير على ضرورة تضمين المقررات الدراسية " معارف ومعلومات عن أساليب الدعاية والحرب النفسية ومواجهة الإرهاب والتطرف والإدمان ، وعن الأبعاد المختلفة للأمن " [١] ، وأكد أن " الأنشطة التربوية هى الترياق ، وهى المصل المضاد للتطرف وللهجرة الزمنية التى نعانى منها الآن " [٢] .

٣- إعداد جيل من العلماء :

تحدث التقرير عن الأهداف الطويلة الأجل المتوخاة من التعليم ، وقد حددها بأربعة أهداف تتكون فى مجموعها " السياسة التعليمية فى جميع مراحل التعليم ، ومن ضمنها (إعداد جيل من العلماء) والذى مثل ٠,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف " [٣] .

رابعا : الأهداف الخاصة بالفرد

ومثلت هذه المجموعة ١٥,٥٪ من جملة الحديث عن الأهداف ،وقد اشتملت على :

١- تنمية قدرات الطلاب من مختلف النواحى

ومثلت ٩ ٪من تكرارات الحديث عن الأهداف ، حدد التقرير الوظائف الرئيسية الأربعة للمدرسة منها " الوظيفة التعليمية،التى تتمثل فى تزويد الطالب بالمعرفة والمهارات والقدرات الفكرية " [٤] ، وأوضح " ضرورة تغيير أساليب التعليم والتعلم بحيث يصبح الفرد أكثر قدرة على المبادأة والارتياد ، ومتابعة المعرفة والسيطرة عليها " [٥] ، و أن " الهدف الأسمى من العملية التعليمية هو إكساب الأطفال والشباب القدرة على مواجهة المشاكل بطريقة علمية وعلى توظيف المعلومات بطريقة تتفق و روح العصر ، وهذا يقتضى إعادة النظر فى المناهج التى تثقل كواهلهم ولا تتفق مع قدرتهم ومراحلهم العمريه " [٦] .

---

[١] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

[٢] المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

[٣] المرجع السابق ، ص ٤١ .

[٤] المرجع السابق ، ص ٤٠ .

[٥] المرجع السابق ، ص ٥٤ .

[٦] المرجع السابق ، ص ٣٦ .

obeikandl.com

وأوضح التقرير أن " مجال الثقافة محدد بالوسائل التى من شأنها أن تنتهى بالإنسان إلى تكوين وجهة نظر ذات طابع خاص ، ثم تكون وجهة النظر هذه مرجعا لصاحبها فى الحكم على الأشياء ومن ثم مرجعا له فى سلوكه وتصرفاته "[1] ، وقد طرح التقرير سؤالا " تمنى أن يوضع بوضوح أمام كل معلم وموجه وقائد تربوى وهو ماذا تتوقع من طلابنا كثمرة للعملية التعليمية ؟ والجواب أن تتوافر فى :-

- القدرة على توظيف المعلومات فى حياته وفى حل مشكلاته وفى تطوير بيئته ومعالجة قضاياه .
- منهجية التفكير واتباع الأسلوب العلمي فيه .
- الرغبة فى التعليم الذاتى والقدرة على الرجوع إلى مصادر المعرفة والاستفادة منها .
- القدرة على اتخاذ القرار المستند إلى المعلومات الموثقة ومراعاة الموضوعية فيه .
- القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستخدام المناسب منها والوعى بصيانتها وتطويعها وتطويرها .
- القدرة على التحليل والتفسير و التنبؤ وإيجاد العلاقات والربط بينها "[2] .

و أوضح أن التعليم الجيد " يجب أن يمكن الأطفال من ممارسة التفكير النقدى والتفكير الخلاق واكتشاف الحلول والحوار المبنى على التحليل والاستنباط ، والتعليم الجيد يجب أن يكسب أطفالنا الصفات الشخصية التى تمكنهم من أداء دورهم ، وتحمل المسئولية والاستقامة والقدرة على التعامل ، وكل هذه المهارات هى مهارات أساسية تنشئ عليها قدرات يجب أن يتحلى بها جيلنا القادم ، ويجب أن يكون لكل طفل أو طفلة القدرة على التعامل مع الموارد ، سواء كانت هذه الموارد مالا أو مكانا أو زمانا أو أدوات ، وأن يتعامل مع هذه الموارد بفهم وبوعى ويقدرها حق قدرها ، وأن يوزعها توزيعا جيدا وأن يستفيد منها الاستفادة المثلى "[3] . و " ضرورة إحداث تغيير جوهرى فى نوعية التعليم الثانوى العام ، بما يتيح للطلاب تحقيق قدر متوازن من المعارف فى مجال الرياضة والعلوم الطبيعية والإنسانية ، بالإضافة إلى القيم الدينية والتربية الوطنية "[4] ، أكد التقرير ضرورة " أن نقدم لأبنائنا تعليما جيدا ، يجعلهم قادرين على التحليل والفهم والابتكار والتعلم الذاتى وعلى تنظيم وتوظيف المعلومات الهائلة التى أصبحت فى متناول الشر "[5].

---

[1] المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

[2] المرجع السابق ، ص ١٣٩.

[3] المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

[4] المرجع السابق .

[5] المرجع السابق .

٢- بناء الإنسان المصرى

وقد مثل ٤٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، وأكد التقرير على الأهداف الأربعة الطويلة الأجل المتوخاة من التعليم ومن بينها " التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل " [١] ، وأكد أن " تنمية الإنسان المصرى لا يقوم على العلم والمعرفة فحسب ، وإنما يتم هذا البناء عن طريق الأنشطة التربوية المتعددة ، ثقافية ورياضية واجتماعية وفنية ، فهى التى تنمى شخصيته وتجعله إنسانا سويا " [٢] ، وذكر كذلك أن " الإنسان هدف التنمية ووسيلتها ولن يتأتى للإنسان تحقيق أهداف التنمية، ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة والخبرة، والطريق إليها هو العلم والتعليم" [٣] ، وأن "السعى نحو الهدف الأسمى للتعليم الجامعى هو قضية الإنسان المصرى فى الحاضر والمستقبل القريب و البعيد ، ومن ثم فمهما كانت المبررات والأسباب فإنه لابد من إعداد إنسان مزود بالمهارات العلمية والإنسانية اللازمة لمواجهة مطالب المجتمع الآتية والمستقبلية فى مجال الإنتاج والخدمات ، وإذا كانت هناك معوقات تحول دون تحقيق هذا الهدف أو تؤثر فيه بالسلب من داخل الجامعة أو خارجها ، فلابد من العمل على تصحيحها وتصويبها " [٤] ، وذكر كذلك من بين أهداف القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ، بشأن تنظيم الجامعات " إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة ، والقيم الرفيعة للمساهمة فى بناء مجتمعه ، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسان " [٥] .

٣- التنشئة السياسية السليمة

وقد مثل ٢ ٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، أوضح التقرير أنه " من الأهمية بمكان أن يكون الفكر السياسى داخل الجامعة من الحيوية بحيث تتاح الفرص لأعداد أفواج من الشباب المدربين على العمل السياسى العلمى والأكثر قربا من مطالب المجتمع واحتياجاته " [٦] ، وأننا " اليوم فى حاجة إلى استثمار هذا الدور الأمثل بحيث تصبح الجامعة قوة مشاركة فى الفكر السياسى والتنظيم العلمى ، بدون دخول الأحزاب والتنظيمات السياسية داخل حرمها " [٧] ، وذكر أن " المطلوب إذا أن تستمر الجامعة كمؤسسة علم وبحث ، وفى نفس الوقت تتاح فيها الفرص

---

[١] المرجع السابق ، ص ٤١ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٤٦ .

[٣] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ،مرجع سابق ، ص ٧ .

[٤] المرجع السابق ، ص ١٢ .

[٥] المرجع السابق ، ص ٢٠ .

[٦] المرجع السابق ، ص ١٤ .

[٧] مرجع سابق ، ص ١٥ .

لتدريب طلابها على التفكير السياسى والتحليل العلمى لقضايا المجتمع ، وممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها الطلابية والإدارية بما قد يوطد الصلة بين الإرادة الجامعية ، والإدارة الجامعية "[1] .

١٢- إعداد الطالب لاستكمال تعليمه وللحياة

وقد مثل ٠,٥٪ من تكرارات الحديث عن الأهداف ، أوضح البيان أنه " تم إنشاء الوحدات المجمعة من عام ١٩٤٥م حيث يضم كل تجمع سكانى يبلغ ١٥ ألف نسمة مدرسة ووحدة صحية ووحدة اجتماعية ، وقد جمعت بين الإعداد المهنى والإعداد الثقافى ،بهدف إعداد التلاميذ للحياة المنتجة فى الريف "[2]، وأوضح كذلك ضرورة تزويد التلاميذ بالقدر المناسب من السلوكيات والمعارف والمهارات " بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى ، أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف ، وذلك من أجل إعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه "[3]، وذكر التقرير كذلك أن " التعليم الثانوى يهدف إلى الإعداد للحياة ، و إلى الإعداد للجامعة "[4]

من هذا العرض للأهداف التربوية المتضمنة فى تقارير التعليم لمجلس الشورى يمكن استخلاص النتائج الآتية :

[١]- مثلت الأهداف التربوية ٢٢ ٪ من تقارير التعليم للمجلس ، وهذه النسبة تعتبر نسبة عالية ، وتعنى تركيز التقارير على الأهداف التربوية،وهذا أمر طبيعى متمشيا مع دور مجلس الشورى ، والذى يتلخص فى الدراسة وإبداء الرأى .

(أ) تعرضت التقارير للأهداف التربوية بصورة أكثر دقة وأكثر شمول وبجميع مستوياتها .

(ب) الأهداف التربوية فى تقارير مجلس الشورى أهداف صريحة وواضحة ومحددة مسبقا بعد دراسة مستفيضة من اللجان وخبراء التربية المشتركين فى كتابة التقارير .

[٢]- استحوذت الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية على النصيب الأكبر حيث بلغت تكرارات الحديث عنها (٥٢٪) ، ثم جاءت بعد ذلك الأهداف الاقتصادية بنسبة (٢٧٪) ، ثم الاجتماعية بنسبة (١٤٪)،ثم الأهداف الخاصة بالفرد،و التى لاقت أقل اهتمام من التقارير حيث بلغت نسبتها (١٥٠٥٪)

---

[1] مجلس الشورى ، نحو سياسة تعليمية متطورة تقرير رقم (١٧) ،مرجع سابق ، ص ١٥ .

[2] المرجع السابق ، ص ٢٣ .

[3] المرجع السابق ، ص ٢٤ .

[4] مجلس الشورى ، الجامعات حاضرها ومستقبلها تقرير رقم (٦) ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

[٣]- استحوذ هدف تحقيق ديمقراطية التعليم على النصيب الأكبر من بين الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية حيث بلغت نسبته (٧ ٪) ، وقد وضح التقرير إمكانية تحقيق هذا الهدف بعدة طرق والتى تعتبر أهداف فرعية فى نفس الوقت :

- تحقيق العدل الاجتماعى .
- سد الفجوة الاقتصادية بين المواطنين .
- تكوين الشخصية الديمقراطية التى تعى الصالح العام .
- تحقيق المساواة الكاملة فى مرحلتى التعليم العام وبخاصة الأساسى .
- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز بين مسلم و مسيحى ، أو بين غنى وفقير .

ولتحقيق هذه الأهداف يجب الاهتمام بالآتى :

- تطوير التعليم .
- مجانية التعليم .
- توفير الميزانيات الضرورية .
- وضع خريطة تعليمية على المستوى القومى .
- توسيع دائرة التعليم والتعلم بحيث لا تقتصر على المدرسة ، تحقيقا لمبدأ (التعليم للجميع) .
- الاهتمام بمناهج التربية الدينية فالتراث الدينى حافل بمفاهيم الديمقراطية والحرية والتكافؤ .
- التربية القومية بتضمينها مفاهيم عن الديمقراطية .
- كتب القراءة بتضمينها مفاهيم عن الديمقراطية .
- خضوع الجامعات الخاصة لإشراف الدولة .

[٤] زيادة الاهتمام بالأهداف الخاصة بالفرد ، والتعمق فيها حتى يتم تنمية الفرد من جميع الجوانب ، وهذا يتفق مع الغايات العليا للتربية والأهداف التربوية على المستويات الأقل حيث ركزت الغايات والأهداف على الفرد والمجتمع معا .

[٥] تنمية قدرات الطلاب من مختلف النواحى ، ويندرج تحت هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية وهى :

- تزويد الطالب بالمعرفة و المهارات والقدرات الفكرية .
- تعويد الطالب على المبادئة والارتياد عن طريق تغير أساليب التعليم .
- إكساب الأطفال والشباب القدرة على توظيف المعلومات بطريقة تتفق وروح العصر .

obeikandi.com

- تطوير المناهج حتى تستطيع هذه المناهج أن تؤدى إلى بعض الأهداف وهى :
- القدرة على تكوين وجهات نظر ذات طابع خاص تكون مرجعا لصاحبها فى الحكم على الأشياء ، ومن ثم مرجعا له فى سلوكه .
- القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة .
- القدرة على التحليل والتفسير والتنبوء وإيجاد العلاقات والربط بينها .
- القدرة على التفكير النقدى واكتشاف الحلول .
- القدرة على الحوار المبنى على الاستنباط .
- القدرة على التعامل مع المواد بفهم وبوعى بقدرها .

[٦]- ضرورة تطوير التعليم عن طريق :
- استحداث بني جديدة ومتنوعة للتعليم .
- تكامل بين التعليم النظامى مع بنى التربية غير النظامية .
- توفير مراكز مصادر المعلومات وشبكاتها .
- توفير التمويل اللازم لتبعات التطوير .
- إعداد المعلم وتدريبه باعتباره حجر الزاوية فى تطوير التعليم .
- ارتفاع مستوى الجودة فى التعليم الأساسى .
- استحداث أساليب تنظيمية وتربوية ونشاطات لتعويض اختصار السلم التعليمى .
- تطوير التعليم الثانوى الفنى وتغيير نظرة المجتمع له .
- وضع نظام للتقويم التربوى .
- تطوير المناهج ، ويندرج تحتها أهداف فرعية وهى : -
- الوفاء بمتطلبات مؤسسات الخدمات والإنتاج عن طريق إدخال الحاسب الآلى فى بعض المدارس الصناعية والتجارية .
- تغير نظرة المجتمع للتعليم الفنى عن طريق الإعلام .

وقد تركز تطوير التعليم فى إعداد المعلم وتدريبه .

[٧]- اهتم التقرير بالتربية الدينية عن طريق :
- إعادة النظر فى إعداد معلم التربية الدينية .
- توفير الأساسيات اللازمة لتحويل مادة التربية الدينية إلى حياة وممارسة .

وتتضمن هذا الهدف عدة أهداف فرعية هى :

obeikandl.com

- تجنب الفرد من الوقوع فى شرور مدمرة .
- غرس قيما رفيعة ومثلا عليا .
- تعميق ما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع .
- غرس الثقافة الدينية فى مرحلة الطفولة .
- تأصيل القيم والمثل الدينية داخل أعماق الأطفال لتصبح أحد الروافد الرئيسية التى تشكل منهج سلوكهم ومعايير نظرتهم للأشياء .

[٨]- اهتم التقرير بالتوسع فى التعليم وخاصة التكنولوجى .

[٩]- اهتم التقرير كذلك بتحقيق مبدأ التعليم المستمر عن طريق ما يلى :
- إنشاء الجامعات الشعبية والتى كانت فى عام ١٩٤٥م .
- تقديم تعليم جيد يجعلهم قادرين على التعليم المستمر .
- الاهتمام بالتعليم غير النظامى جنبا إلى جنب مع التعليم النظامى .
- الاهتمام بالتعليم الموازى أو المكمل .
- تنوع أساليب التعليم .

ويتضمن هذا الهدف عدة أهداف فرعية هى : -
- نشر الثقافة الشعبية على أساس الرغبة الحرة فى التعليم .
- التعليم والتعلم عملية مستمرة مدى الحياة لمواجهة التغير الكيفى فى المعارف والخبرات فى الفترة المقبلة .
- تنمية الفرد طوال حياته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وسوء بالتعليم النظامى المدرسى أو بالتعليم خارج المدرسة والتعليم الموازى والمكمل وفى جميع المراحل العمرية .
- إشباع تطلعات الذين يعملون ويرغبون فى الاستزادة وشغل وقت فراغهم .

[١٠]- اهتم التقرير بمحو الأمية اهتماما كبيرا، وقد قسم التقرير أهداف الخطة القومية لمحو الأمية إلى قسمين :

١- أهداف كمية و تتضمن عدة طرق لتحقيق هذه الأهداف وهى :
- الاستيعاب الكامل للملزمين .
- القضاء على عوامل التسرب .

obeikandl.com

- الاهتمام بالفئة العمرية (١٥ - ٣٥) .
- الاهتمام بسكان الريف والبيئات الفقيرة .

٢- أهداف كيفية وتتضمن ضرورة الاهتمام بتعليم الكبار ، والوعى بأوضاع ومشكلات البيئة وقضايا المجتمع .

[١١]- اهتم التقرير بتعليم المرأة خاصة المرأة الريفية،وقد تتضمن هذا الهدف عدة أهداف فرعية هى

- زيادة وعيها بحقيقة ذاتها ودورها .
- إمكانية المشاركة الفعلية لها فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .
- فتح أفاق جديدة وفرص أفضل للعمل .
- زيادة تقبلها للإعلام والتثقيف لما لهما من أثار فى القضاء على المعتقدات السائدة فى المجتمع .

[١٢]- ركز التقرير على هدف مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى عن طريق :

- تطوير نظم التعليم بما يؤدى إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحَديثة .
- تغيير أساليب التعليم والتعلم .
- تطوير المناهج من حيث المحتوى والمستوى .
- تطوير برامج إعداد المعلم وتدريبه .
- الاهتمام بالتعليم الفني .
- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي العالي والجامعى ، والتوسع فيه .

وقد اشتمل هذا الهدف على هدف فرعى هو إمكانية امتلاك التكنولوجيا وتطويعها والمشاركة فى إبداعها .

[١٣]- اهتم التقرير كذلك بالاستخدام الأمثل للقوى البشرية والعاملة عن طريق :

- الاهتمام بالتعليم الفني .
- الاهتمام بالتعليم الجامعي .

و احتوى على هدفين فرعيين وهما : -

- استخراج أعلى المعدلات الممكنة للإنتاج كما وكيفا .
- الاستخدام الأمثل للموارد والثروات المحدودة .

وقد ركز التقرير على دور التعليم الجامعى فى تنمية القوى البشرية .

[١٤]- حظي كذلك هدف ربط التعليم بحاجات المجتمع باهتمام التقرير عن طريق :

- إنشاء مجلس أعلى للتعليم والتدريب والقوى العاملة .
- الاهتمام بالتعليم الفني وربطه باحتياجات سوق العمل عن طريق وضع خريطة جديدة للاحتياجات سوق العمل .
- الاهتمام بالتعليم الأساسى وربطه بقضايا المجتمع .
- الإتمام بالتعليم الجامعي وضرورة ربطه باحتياجات المجتمع.
- رسم خريطة تربوية خاصة بالتعليم العالى .

وقد ركز التقرير على التعليم الفنى والجامعى كأداة لتحقيق هذا الهدف .

[١٥]- اهتم التقرير بهدف تحقيق التنمية الشاملة عن طريق :

- تعليم جيد .
- دراسات تنبؤية باحتياجات المجتمع .
- تطوير المناهج والمقررات لتحقيق ذلك .
- تحديد الأعداد المطلوبة من كل نوع وكل مستوى على مدى زمنى معين عن طريق تحديد العرض والطلب .

[١٦]- الاهتمام باللغة العربية هدف هام ، وقد تعرضت له التقارير ، واحتوى على عدة أهداف فرعية هى :

- زيادة الدافع لإتقان اللغة العربية عند الأجيال الجديدة .
- توفير القدرة للأجيال الجديدة على أن تنهل من نبعها الفياض وتراثها الفنى عن طريق حسن تعلم اللغة .
- النهوض بتدريس اللغة العربية .
- تعويد الأطفال على التحدث والتفكير بلغة عربية سليمة .
- السيطرة على فنون اللغة العربية قراءة وفهما وتعبيرا حيث أنها سبب تعثر كثير من طلاب الجامعات .

[١٧]- اهتم التقرير كذلك بهدف هام وهو تكوين الولاء للوطن عن طريق :

- تكوين الشخصية الديمقراطية التى تعى الصالح العام عن طريق الوظيفة التربوية للمدرسة .
- حسن إعداد المعلم حتى يستطيع ترسيخ ذلك فى نفوس الأطفال .

obeikandl.com

- تكامل التعليم مع الثقافة ليؤدى دورهما فى تحقيق الولاء للوطن .
- تضمين المقررات الدراسية موضوعات ومواقف تسهم فى ذلك .
- الاهتمام بمادة التاريخ حتى تكون أداة لتعميق هذا الانتماء .
- تدريب الشباب فى الجامعات على العمل السياسى .

[١٨]- اهتم التقرير بتنمية المجتمع وتطويره عن طريق :
- إعداد معلم التعليم الثانوى إعدادا جيدا بحيث يكون قادرا على القيام بدور إيجابى فى تنمية المجتمع .
- الاهتمام بالتعليم الجامعى لخدمة المجتمع وتطويره .
- الاهتمام بالدراسات العليا ، ووضع الحلول العلمية لمشكلات المجتمع .

وقد ظهر موضوع جديد هو التفاعل مع البيئة بمختلف الصور .

[١٩]- لم يلق القضاء على الإرهاب و الإدمان الاهتمام اللائق به ، وقد حدد التقرير طريق تحقيق هذا الهدف فى :
- تضمين المقررات الدراسية بعض المفاهيم عن أساليب الدعاية والحرب النفسية .
- الاهتمام بالأنشطة التربوية باعتبارها المصل المضاد للتطرف والهجرة الزمنية .

[٢٠]- اعتبر التقرير أن هدف نشر مفاهيم الدين الصحيح مسئولية الأزهر دون غيره ، فلم يرد ذكره إلا عند الحديث على جامعة الأزهر .

[٢١]- لم يحظ هدف التنشئة السياسية السليمة باهتمام التقرير ، وقد ركز التقرير فى تحقيق هذا الهدف على التعليم الجامعى .

واشتمل هذا الهدف على عدة أهداف فرعية هى :
- إعداد أفواج من الشباب المدربين على العمل السياسى العلمى ، والأكثر قربة من مطالب المجتمع .
- التدريب داخل الجامعة على التفكير السياسى والتحليل العلمى لقضايا المجتمع .
- ممارسة الديمقراطية داخل تنظيمات الجامعة بما يوحد الصلة بين الإدارة الجامعة و الإرادة الجامعية .